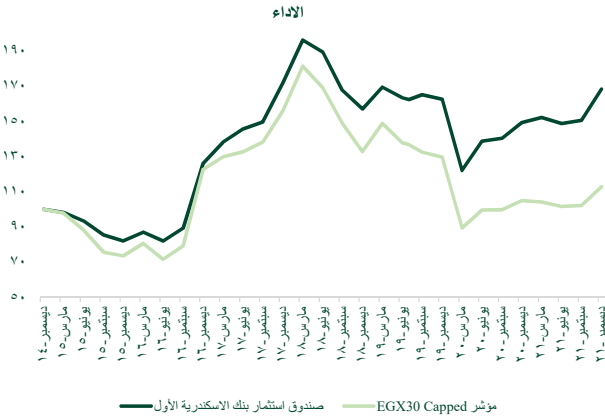


محظة الصندوق

أداء الصندوق

| الفترة | الأداء |
|-------------------|----------|
| الربع الرابع ٢٠٢١ | ١١,٧% |
| ٢٠٢١ | ١٢,٧% |
| ٢٠٢٠ | -٨,١% |
| منذ ٥ سنوات | ٣٣,٧% |
| منذ التأسيس | ١٣٠,٣,١% |



توزيع الأصول



التقرير الربع سنوي

الربع الرابع ٢٠٢١

هدف الاستثمار

الهدف الاستثماري الرئيسي للصندوق هو تعظيم رأس مال المستثمر علي المدى الطويل من خلال تحقيق أعلى عوائد ممكنة تتناسب مع درجة المخاطر المرتبطة بالأدوات المستثمر فيها بالصندوق.

مجالات الاستثمار

- يستثمر الصندوق بشكل رئيسي في الأوراق المالية للشركات المدرجة في البورصة المصرية
- يمكن للصندوق أيضا الاستثمار في أذون الخزانة وسندات الخزانة وسندات الشركات وسندات التوريق والودائع وفقاً للنسب المسموح بها في نشرة الاكتتاب.

الاكتتاب/الاسترداد

- يقدم الصندوق سيولة أسبوعية للمستثمرين
- يتم تحديد سعر الوتيرة في آخر يوم عمل مصرفي من كل أسبوع
- الحد الأدنى للاكتتاب هو ١٠ و ناتج استثمارية
- الحد الأقصى للاكتتاب ٥٠,٠٠٠ وثيقة استثمارية

بيانات الصندوق

| | |
|-----------------------------|----------------|
| نوع الصندوق | سوق أسهم مفتوح |
| تاريخ التأسيس | ديسمبر-١٩٩٤ |
| سعر الوتيرة ج.م | ٣٧٧,٦٦ ج.م |
| إجمالي التوزيعات من التأسيس | ٣١٤,٠٠ ج.م |
| كود الصندوق في Bloomberg | EFGALXA |
| كود ISIN الخاص بالصندوق | ٦٥٠٧٧٥٦١ |

مدير الاستثمار

| | |
|----------------------|------------------------|
| شركة الإدارة | هيرميس لإدارة الصناديق |
| مدير الاستثمار | نبيل موسى |
| مساعد مدير الاستثمار | مصطفى عامر |

بيانات التواصل

| | |
|--------------------|----------------------------|
| بنك الإسكندرية | |
| تليفون | ١٩٠٣٣ |
| العنوان الإلكتروني | http://www.alexbank.com/En |

تحليل السوق

أداء الربع الرابع من عام ٢٠٢١:

أنهى مؤشر EGX30 Capped العام بشكل إيجابي، حيث كان الربع الرابع أقوى ربع في العام محققاً عائد بنسبة ١١,٠٤٪، ما رفع الأداء منذ بداية العام حتى تاريخه إلى المنطقة الإيجابية بارتفاع ٧,٤٢٪. كان ارتفاع المؤشر مدفوعاً بشكل أساسي بتطاعي المقرات والفوز. شهد الربع الرابع ارتفاع كل من مؤشر الجديده للإسكان ومجموعة طلعت مصطفى بنسبة ٣٦,٧٥٪ و ٢٢,٩٠٪ على التوالي. بينما في قطاع البنوك، ارتفع سهم البنك التجاري الدولي وكريدي أجريكول بنسبة ٢٤,٢١٪ و ٣١,٦٢٪ على التوالي.

بدأ الربع بأداء جيد من أسهم شركات الأسمدة والبتروكيماويات، مدفوعة بارتفاع الأسعار العالمية للسلع. انتهى هذا الارتفاع في بداية نوفمبر بعد تعديل أسعار الغاز من ٤,٥ دولار أمريكي / مليون وحدة حرارية إلى ٥,٧٥ دولار أمريكي / مليون وحدة حرارية لمنتجو الأسمدة والحديد والصلب والبتروكيماويات والأسمدة. وبعد فترة قصيرة، تم تعديل أسعار بيع الأسمدة المحلية من ٣٢٠ جنيه للطن إلى ٤٥٠ جنيه للطن.

وشهد هذا الربع أيضاً الاكتتاب العام لشركة E-Finance مع خطة أولية لطرح ما يصل إلى ١,٦٪ من الشركة؛ ومع ذلك، فإن الإهمام القوي من المستثمرين الأجانب دفع الحكومة إلى زيادة حجم الطرح إلى ٢,٦٪ من الشركة (٣٧٠ مليون دولار أمريكي). علاوة على ذلك، قدمت الحكومة عرضاً ثانوياً لـ ١٠٪ من شركة أبو قير للأسمدة في السوق (١٤٠ مليون دولار أمريكي) حيث تمت تعطيئة للاكتتاب ٣ مرات.

قادت الدار المقارية عرض شراء حصة في سوديك بسعر ٢٠ جنياً مبرماً للسهل الذي تمت الموافقة عليه هذا الربع، مما عزز أداء الشركات المقارية الأخرى المدرجة مثل الجديده للإسكان ومجموعة طلعت مصطفى ومدينة نصر للإسكان.

السوق المصري

برنامج الخصخصة حافظ رئيسي

تهدف الحكومة المصرية إلى زيادة نسبة تواجد الأجانب في السوق المصري عن طريق استئناف برنامج الخصخصة من أجل جذب أموال أجنبية جديدة.

نعتمد أن إعادة إحياء برنامج الخصخصة سيؤدي إلى زيادة الاستثمارات الأجنبية في السوق المصري وخلق عمق وتنوع أفضل للسوق مما يزيد من جاذبيته للمستثمرين. وقد اعادت الحكومة استثمارها باستمرار برنامج الطروحات خلال عام ٢٠٢٢ مع ترفيق العديد من المستثمرين للطروحات خاصة بنك القاهرة.

الارياح ونسب النمو

ارتفعت أرباح الشركات المصرية بـ ٧٪ خلال الـ ٩ أشهر الأولى من ٢٠٢١ مع الوضع في الاعتبار أن هذه النسبة مدعومة بانخفاض الأرباح عن المعدلات الطبيعية في ٢٠٢٠ نتيجة فرض حظر تجول خلال الربع الثاني من ٢٠٢٠ نتيجة جائحة كورونا، هذا وتوقع ارتفاع أرباح الشركات بـ ٢٠٪ خلال ٢٠٢٢. من الجدير بالذكر أن السوق لم يحقق أداءاً يتماشى مع التعالي التي حدثت في الأرباح خلال ٢٠٢١ حيث ارتفع مؤشر EGX30 بـ ١٠,١٪ فقط و بناء عليه يتداول السوق على مضاعف ربحية يقدر بـ ٧,٢ مرة في ٢٠٢١ و ٦,٤ مرة في ٢٠٢٢.

النظرة المستقبلية

يتداول السوق المصري كجزء من مؤشر MSCI للأسواق الناشئة مع ٢٥ سوق آخر و بناء عليه يتأثر أداء السوق المصري بأداء الأسواق الناشئة خاصة في ظل التدفقات النقدية الأجنبية للأسواق الناشئة سواء دخولا أو خروجاً. هذا وقد تأثر أداء السوق سلباً خلال الـ أعوام السابقة حيث ارتفع مؤشر MSCI بـ ٤٢,٩٪ خلال الـ ٥ سنوات السابقة مقارنة بانخفاض يقدر بـ ٣,٨٪ في مؤشر مصغر الخاص بـ MSCI.

| العام | عائد MSCI EM بالدولار الأمريكي | عائد MSCI Egypt بالدولار الأمريكي |
|---------------|--------------------------------|-----------------------------------|
| ٢٠١٧ | ٤٤,٣٠% | ٤,٦٠% |
| ٢٠١٨ | ١٦,٦٠% | ١٧,٤٠% |
| ٢٠١٩ | ١٥,٤٠% | ٤,٥٠% |
| ٢٠٢٠ | ١٥,٨٠% | ٥,١٠% |
| ٢٠٢١ | ٥,٧٠% | ٤,٦٠% |
| ٥ سنوات مجمعة | ٣,٨٠% | ٤٢,٩٠% |

و قد حدث تراجع أداء السوق المصري مقارنة بمتوسط أداء مؤشر MSCI EM الثلاثة أسباب رئيسية: (١) ضعف مستوى سولة السوق المصري بالدولار الأمريكي تبعد بعض المستثمرين عن السوق المصري، (٢) بعض التخوف من المستثمرين الأجانب عقب مشاكل الحكومة الخاصة بالبنك التجاري الدولي، (٣) بعض القلق الناتج من التوتر السياسي بين مصر واليابا على نيه نهر النيل.

من الجدير بالذكر أن الفترة الماضية شهدت تحسن في نسبة تواجد المستثمرين الأجانب مع استقرار إدارة البنك التجاري الدولي و معاودة الحكومة لبرنامج الطروحات العامة في البورصة المصرية و بناء عليه قد تحسن أداء السوق خلال النصف الثاني من ٢٠٢١ حيث ارتفع مؤشر EGX30 بـ ١٦,٥٪ خلال النصف الثاني من ٢٠٢١ مقارنة بانخفاض يقدر بـ ١٠,٤٪ في مؤشر MSCI EM و هو ما أدى إلى أن السوق المصري يحقق أداء أفضل من متوسط الأسواق الناشئة خلال ٢٠٢١ و هو ما نتوقع حدوثه في ٢٠٢٢ أيضاً.

و بناء عليه و رغم حركة السوق في الـ ٦ أشهر الماضية إلا أن السوق مازال يتداول بعيداً عن متوسط مضاعف الربحية التاريخية و هو ما يتجلى في الأسعار المنخفضة التي تتداول عليها الأسهم في أغلب قطاعات البورصة المصرية.

التطورات الاقتصادية

- قررت لجنة السيامة النقدية للبنك المركزي المصري بالحفاظ على أسعار الفائدة ليصبح سعر عائد الإيداع لليلة الواحدة عند ٨,٢٥% وسعر الإقراض لليلة الواحدة عند ٩,٢٥%، مما كان متوقفاً مع البنك المركزي بتخفيض أسعار الفائدة بـ ١,٥% منذ بداية السياسة التوسعية في فبراير ٢٠١٨ حتى نوفمبر ٢٠٢٠. نعتقد أن نظراً للسياسة المشددة عالمياً لن نتوقع تخفيضات في أسعار الفائدة في الفترة القادمة.
- أشارت وزارة التخطيط أنه من المتوقع أن ينمو الاقتصاد المصري بنسبة ٦,٦٪ في الربع الحالي (الربع الثاني من عام ٢٠٢١/٢٠٢٢)، ومن المتوقع أن يسجل العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢ نمو إجمالي الناتج المحلي في حدود ٥,٧-٥,٥٪. نلاحظ أن النمو في الربع الأول من عام ٢٠٢١/٢٠٢٢ بلغ ٩,٨٪ مدفوعاً بتأثير مخفض في العام السابق بسبب قيود إغلاق COVID-19.
- أعلنت وزارة المالية أن إجمالي عجز الموازنة بلغ ٢٦٧ مليار جنيه في الخمس أشهر من العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢ الذي يمثل ٣,٧٪ من إجمالي الناتج المحلي مقابل ٣,٢٪ في العام السابق. وجاءت الزيادة في العجز انعكاساً للزيادة في إجمالي الإيرادات بنسبة ٦,٥٪ مقابل زيادة في إجمالي الإنفاق بنسبة ١,٦٦٪. يعود السبب الأساسي للزيادة في النفقات إلى زيادة في مدفوعات الفوائد بنسبة ٢٣٪ التي تمثل ٤,٥٪ من إجمالي النفقات.
- قررت الحكومة المصرية زيادة سعر بيع الغاز الطبيعي للصناعات كثيفة الاستهلاك (الحديد والصلب والأسمدة والبتروكيماويات) إلى ٥,٧٥ دولار لكل مليون وحدة حرارية بنسبة ارتفاع نحو ٢٨٪. من المتوقع أن يؤثر ذلك على شركات الحديد والأسمدة بسبب استخدامها الغاز بشكل رئيسي في الإنتاج، أما مصانع الأسمدة فتستخدم الفحم في الإنتاج.
- أودعت الممثلة العربية السعودية ٣٠ مليار دولار في البنك المركزي المصري، ومدت أجل استحقاق ٢,٣ مليار دولار أمريكي من الودائع الحالية. وتعتبر هذه خطوة دافعة لوضع الاحتياطي الأجنبي لمصر ما يعزز من احتياطي العملات الأجنبية في البلاد لتلبية احتياجاتها التمويلية في العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢.
- أعلن البنك المركزي عن ارتفاع الاحتياطي النقد الأجنبي خلال شهر ديسمبر ليلعب ٤٠,٩٣ مليار دولار مقارنة بـ ٤٠,٩١ مليار دولار خلال شهر نوفمبر، مما يعني نسبة تغطية للواردات ٦,٩ شهر. ارتفع معدل التضخم في شهر ديسمبر ٢٠٢١ ليصل إلى ٥,٩% بالمقارنة بـ ٥,٦% في شهر نوفمبر ٢٠٢١.